غياب القانون استغل للمطالبة بالفصل العشائري

عمال: يسخرون ممن يرتدي مستلزمات السلامة المهنية

اعتاد الشاب ذو البشرة السمراء الذي لم يتجاوز عمره الثامنة عشرة أن يغسل جسده يوميا بمادة البنزين ثم يأتي بقطعة قماش وينظف وجهه بالمادة نفسها، إذ يعمل محمد القادم من محافظة بابل صباغا في أحد مشاريع القطاع الخاص ببغداد، لذلك دائما ما ترى ملابسه وبعض أجزاء جسده ملطخة بمختلف أنواع الأصباغ وبما تحتويه أيضا من مواد كيميائية.

وبسبب نوعية الأصباغ يضطر محمد للاستحمام بالبنزين لإزالة تلك الأصباغ، ورغم أن موقع العمل غير صحي حيث تنتشر مخلفات العمل من نشارة الخشب والأصباغ والمواد الكيمياوية وغيرها المواد المضرة بالصحة، إلا أن محمد مجبر على المبيت في موقع العمل إذ ليس لديه مكان آخر.

□ بغداد / دعاء آزاد ... عدسة / محمود رؤوف

ينتقل محمد ببنطاله القصير الـ(شورت) والـ(تي شيرت) حافي القدمين رغم أن موقع العمل لا يخلو من أدوات وأشياء مؤذية، لكونه يخشى على نعله من الاتساخ بالأصباغ، كذلك هو لا يرتدي النظارة الواقية للعينين عند القيام بعمله حتى وإن كان يقوم بطلاء السقوف لذا تحيط بعينيه هالة من الأصباغ.

محمد أبدى استغرابه عند سؤاله عن سبب عدم ارتدائه بدلة العمل ومستلزمات السلامة المهنية، وقال: "اعتدت العمل هكذا، ومن يرتدي البدلة أو الخوذة أو النظارات أو الحذاء العمل وغير ذلك سيكون موضع سخرية من زملائه".

أما عن الفحوصات الطبية الدورية للعمال والتي دائما ما تقول عنها وزارة الصحة إنها ضرورية لسلامة العمال فيؤكد محمد لـ"المدى" أنه لم يسمع عنها.

الثقافة الاجتماعية

ولا يختلف الحال لدى علي عامل تركيب الزجاج الذي لا يخلو جزء في ذراعيه وكفيه من إصابة، إذ لا يرغب هو الآخر بارتداء بدلة القفازات ومستلزمات السلامة المهنية، فهو يعتبرها عائقا لحركته، كما أنها لا تتلاءم مع درجات الحرارة المرتفعة صيفا، وبرغم تيقنه أن الدولة ونقابة العمال لا تهتمان به وبسلامته – حسب قوله – ، إلا أنه مصرّ على عدم ارتدائه مستلزمات السلامة.

وأضاف لـ"المدى" أنه يعمل في هذه المهنة منذ أكثر من ٢٠ عاما "ولم يحاسبنا أحد لعدم ارتدائنا مستلزمات السلامة، ولم تجر لنا أي فحوصات طبية، ومن يصاب بالأذى يتحمل مسؤولية نفسه".

علي الذي أبدى رفضا قاطعا لارتداء مستلزمات السلامة المهنية، شدد في الوقت نفسه على أن إصدار قانون بهذا الصدد سيجبر الجميع على ارتدائها، منبها إلى أن حالهم كحال سائقي المركبات الذين أجبروا على ارتداء حزام الأمان، مبينا "القانون سيجبر الجميع على الالتزام وبذلك لن نتعرض للسخرية من قبل زملاء العمل".

وعلى مقربة منه يقف أكرم العامل اللبناني المسؤول عن الصيانة وتدريب العمال على الاستخدام الأمثل لأدوات العمل في المشروع نفسه، ويتميز أكرم بارتدائه مستلزمات السلامة المهنية، فضلا عن اطلاعه الواسع على طبيعة المواد والأدوات التي يتعامل معها، وهذا ما جعله موضع إعجاب زملائه العمال والمهندس المسؤول عن المشروع.

وفي حديثه لـ"المدى" أوضح أكرم "أنا ارتدي الكمامة بشكل مستمر لأن عملي يتطلب التعامل مع نشارة الخشب والأصباغ وما تحتويه من مواد كيميائية، وكلاهما تضرّان بالجهاز التنفسي وكذلك العينين والأنف"، مضيفا "لديّ قفازات خاصة بكل عمل لأن أغلب المواد التي أعمل بها تضرّ الكفين". ولا يعاني أكرم أي مرض أو إصابة عمل وذلك لخبرته في كيفية استخدام أدوات العمل إذ اكتسب خبرته من خلال الدورات والمحاضرات التي تقدمها الشركات في لبنان للعمال عن الصحة والسلامة المهنية.

دور ربّ العمل

فيما استذكر الحداد ياسين عمله مع شركة في محافظة السليمانية بالقول: "كان رب العمل يلزمنا بارتداء البدلة ومستلزمات السلامة المهنية الأخرى، وإذ خالفنا ذلك نتعرض للعقاب ودائما ما كان يشعرنا بأنه يهتم بصحتنا أكثر من اهتمامه بالعمل، ففي الكثير من الأحيان جنبتني بدلة السلامة المهنية الإصابات. أما شاكر المسؤول عن عمال الحجر والمرمر والذي لم يكن هو الآخر يرتدي ملابس العمل لأنها تعيقه إذ اعتاد العمل بدونها بحسب قوله. وأوضح لـ"المدى" أنه "قبل أيام أصيب أحد العمال بآلة (الكوسرة) وسبب ذلك أننا نرفع الغطاء الواقي المستخدم في هذه الآلة لكي نتمكن من رؤية الجحر أثناء تقطيعه".

أما المهندس أحمد إبراهيم فيشير في حديثه لـ"المدى" إلى أن أغلب العمال من الأميين "كما أنهم يجهلون حقوقهم ولا ينتمون إلى النقابات العمالية لتعرفهم بحقوقهم وتشرح لهم طرق الوقاية من مخاطر العمل، وتقدم لهم معلومات عن طبيعة المواد التي يتعاملون معها، فضلا عن عدم وجود جهات رقابية تتابع وترصد مخالفات السلامة المهنية، ولذلك هم غير مدركين لأهمية مستلزمات السلامة المهنية".

ويرى إبراهيم أن "الحل يكمن بتشريع قانون يلزم العامل بارتداء مستلزمات السلامة المهنية ويلزم صاحب العمل بتوفيرها إذ هناك الكثير من العمال استغلوا غياب هذا القانون لمطالبة أرباب العمل بالدية العشائرية (الفصل) كتعويض عن الإصابة، بل أن البعض منهم يفتعل الإصابة لهذا الغرض"، على حد قوله.

المهندس إبراهيم يعاني عدم التزام عماله بارتداء مستلزمات السلامة المهنية، مما يدفعه إلى توبيخهم بالرغم من المحاضرات والدورات التي يقدمها لهم عن أهمية السلامة المهنية، مبينا "التزامي بارتداء مستلزمات السلامة المهنية أثناء العمل أنقذني لأكثر من مره من الإصابة". وأشار إلى أنه "لا توجد نقابة عمال حقيقية تنظم عمل الشركات المسؤولة عن العمال كي تضمن سلامتهم وحقوقهم"، لافتا إلى أن "غياب القانون أدى إلى ضياع حقوق العمال، فعلى سبيل المثال في دول العالم المتحضر يلزم رب العمل بمنح العمال إجازة في الأول من أيار ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة القانونية، أما في العراق هذا غير موجود فضلا عن أن باستطاعة رب العمل إجبار عماله على العمل أكثر من الساعات المتفق عليها".

النقابات

أمين عام اتحاد نقابات العمال هادي لفتة بيّن لـ"المدى" أن نقابة العمال تنظم دورات متواصلة للعمال لتعريفهم بأهمية السلامة المهنية، مستدركا "إلا أنها قد تكون قليلة ولكن هناك تقصير من العمال أيضا لعدم تواصلهم مع النقابة ولذلك لم تحقق تلك الدورات نتائج جيدة".

ورغم إقرار لفتة بتقصير النقابة إلا أنه قال: "لدى النقابة تركة ثقيلة من النظام المباد الذي أفرغ العمل النقابي من محتواه لذلك هناك فجوة بين العمال والنقابة".

وأضاف "هناك لجان نقابية تقوم بجولات رقابية لمواقع العمل وترصد المخالفات وتتخذ إجراءات بذلك، ولكنها لم تغط كل المواقع ففي بعض الأحيان تكون المواقع غير مسجلة وخاصة النشاطات الفردية".

غير أن العمال وأرباب العمل نفوا ذلك مؤكدين أن أية لجنة نقابية كانت أو حكومية لم تزرهم أو تطلع على أوضاع العمال.

وعن تشريع قانون يلزم العامل بارتداء بدلة السلامة المهنية أوضح لفتة "نحن نشجع على تشريع هكذا قانون ولكن تطبيقه يحتاج إلى درجة عالية من النضج سواء لدى العمال أو أرباب العمل وجميع الجهات ذات العلاقة"، مشددا على أن القوانين الأهم التي تضمن حقوق العمال لم تشرع بعد.

وأفاد بأن "النقابة تقدمت بمشروع قانون إلى مجلس النواب باسم قانون العمل الجديد، وفي حال إقراره سينظم العلاقة بين العمال والدولة من جهة وبين العمال ورب العمل من جهة أخرى، وكذلك يوضح حقوق وواجبات العمال ويشرح معنى التنظيم النقابي والهياكل النقابية التي تدافع عن حقوق هذه الطبقة، كما أن القانون يراعي المعايير العربية والدولية وبهذا سيلغي القوانين السابقة".

وزارة الصحة

إلى ذلك ألقت وزارة الصحة بالمسؤولية على عاتق المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إذ أوضح مدير عام الدائرة الطبية محمد جبر لـ"المدى" أن الوزارة تتعامل مع الحالة الصحية للعمال بصفتهم مواطنين اعتياديين و"أي إصابة نتعامل معها كحالة مرضية، لكن إجراء الفحوصات الدورية للعمال وتقديم المعلومات الوقائية هي من واجب المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية".

وكشف جبر أن "وزارة الصحة بصدد الانتهاء من وضع قانون الصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية وسيرفع إلى مجلس النواب للتصويت عليه".

وبين أن "القانون سيتضمن عدة نقاط منها توفير مستلزمات السلامة المهنية، وإقامة دورات لتوعية وتدريب العمال والمسؤولين من مختلف القطاعات والاختصاصات الحرفية والأكاديمية عن الاستخدام الأمثل لأدوات العمل، وذلك بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن كل مهنة ومراقبة تنفيذ هذه الإجراءات". "المدى" أجرت اتصالات هاتفية مع المسؤولين في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية والمكتب الإعلامي بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلا أنهم لم رفضوا الإدلاء بأي تصريح.

يشار إلى أن من مسؤوليات المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية هي إجراء الفحوصات الطبية الدورية للعمال وذلك بالتنسيق مع رب العمل، إضافة إلى مراقبة البيئة الصحية في مواقع العمل، ومدى التزام العمال بضوابط السلامة المهنية، فضلا عن رصد المخالفات، وهذا ما لم يتحقق على أرض الواقع.

بين قوسين

■ سعاد الجزائري

عفواً.. هناك خطأ

غالبا ما تستفزنا المصاعب والعقبات اليومية التي تساعد في تشكيل النواة لفكرة الموضوع الذي سنواجه به المعنيين أو المتسببين بتلك المصاعب.

ويلتجيء الإنسان إلى بناء مؤسساتي أساسه القواعد والقوانين والنظم لمعرفة ما يحق له وما لا يحق، وحينما يتم التجاوز أو الالتفاف على هذا البناء تفلت الأمور من عقالها..

من المتعارف عليه أن السفارات تمثل دولها في الخارج، وبالتالي ما يصدر عن تلك السفارات من أوراق رسمية مصدقة وموقعة، يجب أن تعامل باحترام من قبل كل الدوائر والمؤسسات الرسمية داخل البلد المعني، لأنها صادرة عن جهة أعطيت الحق القانوني والرسمي لتمثل مواطنها في الخارج وأمام دولته.

والعراق، لأسباب سياسية وطائفية أغلبها، صارت كلمات مثل: مهجر، مغترب، عائد، متداولة في الحياة اليومية، بل واستحدثت وزارة الهجرة والمهجرين بعد ٢٠٠٣، لكثرة من أطلقت عليهم تلك المفردات، وبالتالي فإن أوراق هؤلاء، الذين عادوا لربط خيوط حياتهم التي تقطعت بين حدود الوطن والمنافي، لا بد من أن يتم تصديقها من قبل سفاراتنا بالخارج، لكن الغريب في الأمر إن بعض المؤسسات، وللأسف قانونية منها، لا تتعاطى مع تلك الأوراق التي تحمل أختام سفاراتنا، تحت ذريعة: نحن لا نعترف بتلك المؤسسة التي أصدرت هذه الورقة، حتى وان حملت ختم سفارتنا. وربما لا يعرف الكثير، أن عملية استخراج ورقة ما ليس بالأمر الهين، فيجب أن تكون أولا من جهة رسمية معترف بها من قبل الدولة الأجنبية، ويجب أن تصادق على الوثيقة وزارة الخارجية للبلد الذي يعيش فيه المغترب، ومن ثم تتم مصادقة سفارتنا عليه، ولا ينتهي الموضوع عند هذا الحد، بل يجب أن تصادق عليه وزارة الخارجية العراقية.

لا جدل حول هذا، فمن اجل التأكد من صحة الوثيقة ومصداقيتها، خاصة في زمن شهد تزويرا لم يعرفه تاريخ العراق قديما وحديثا.

إذن لا اعتراض على كل المراحل التي يجب أن تمر بها الوثيقة، لكن الكارثة أنك بعد أن تستكمل كل تلك المراحل، تواجهك بعض المؤسسات التي تقول بأننا لا نعترف بهذا الختم، أو بتلك المؤسسة.

تزوج الكثير من المهاجرين، خارج العراق، وولد جيل خارج أوطانهم رغما عنهم، ولكي تثبت صحة وثائقك يصبح الموت أسهل وأهون عليك بكثير، فالحصول على تلك الوثائق صار أصعب من الوصول إلى الفضاء، وعليك أن تتدرب على فنون الرشوة، أو تجد من يبتزك فيقوم بتلك المهمة مقابل آلاف الدولارات، في حين أن العملية لو سارت بشكل طبيعي لا تكلف سوى مبلغ رمزي قد لا يتجاوز الألف دينار عراقي.

هل يعرف الكثير أن العائد (طبعا، ليس كل عائد، بل فقط ذلك المسكين الذي لا حائط وراءه، ولا مسؤول يقرب له) يعامل في الكثير من الأحيان بمنتهى القساوة، إن لم أقل الكره، فقط لأنه أرغم على العيش خارج وطنه في فترة ما، وبالتالي هناك قصدية في عرقلة أوراقه وإهمالها.

أوراق هؤلاء تائهة في ممرات الدوائر، وليس بالغريب أن تصل إلى المرحلة ما قبل النهائية، فيطالعك الموظف قائلا: (عفوا هناك خطأ في معاملتك عليك أن تعيد صحة صدور الوثيقة!!، أو أن هذه الوثيقة لا تفي بالغرض) يقولها بمنتهى السهولة، ويدير وجهه عنك قبل أن تكتمل العبارة، دون أن يقدر المشاق التي تحملها العائد قبل أن يصل إلى تلك الطاولة التي أسقط عليها الموظف عبارته (عفوا هناك خطأ...)، ليبعد عنه هذا "الدخيل"!

الحقيقة انه لا يوجد خطأ، بل هناك اختلافات في ضوابط العمل بين هنا وهناك.

والحقيقة الأخرى أن الفرق واضح في التعامل بين بلدان تحترم حق الإنسان، وبين بلدان تنتهك حتى حقك في الحصول على هوية.

امرأة تتنكر بزي رجل وتختطف الفتيات

□ بغداد / مقداد الموسوي

تسكن في إحدى الشقق السكنية وسط بغداد بصحبة شقيقها، متنكرة بزي رجل وبمساعدة عصابة محترفة، تقوم بخطف الفتيات من مختلف المحافظات واحتجازهن في الشقة، ومن ثم تهريبهن إلى إقليم كردستان لغرض المتاجرة والبغاء.

بعد العثور عليها، وبصحبتها أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين سنتين وخمس سنوات لم يمتلكن أي مستمسك رسمي يثبت هويتهن، وبعد اعترافها قالت المتهمة: إن "ثلاثا من الفتيات المخطوفات من محافظة البصرة والرابعة من السليمانية قام بخطفهن شقيقها الهارب". وبحسب ما ذكر مصدر قضائي لـ"المدى" فإن المتهمة اعترفت أن العصابة تقوم بتهريب الأطفال إلى إقليم كردستان، مضيفا أنه "في الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني من العام الحالي، أي قبل نحو خمسة أيام من تاريخ القبض على المتهمة، قام شقيقها بجلب ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ٢٠ ــ ٢١ سنة ومن ثم تهريبهن إلى الإقليم". وقرر القاضي توقيف المتهمة وفق القرار (٢٣٤)، وما زال بقية المتهمين هاربين. أما الفتيات الصغيرات المخطوفات فقد تم إيداعهن في دار الدولة للأيتام لحين التمكن من معرفة ذويهن.

اعتقال عصابة تتاجر بالأعضاء البشرية في بغداد

□ بغداد / المدى

ثلاثة أشخاص يستقلون سيارة (BMW)، يترددون على منطقه البتاوين وسط بغداد، وظيفتهم المتاجرة بالأعضاء البشرية، حيناً يتجولون بسيارتهم في أزقة وشوارع المنطقة، وأحياناً أخرى يجلسون في المقاهي للتعرف على أكبر عدد ممكن من الناس، مستغلين ضعف الحالة المعيشية. إذ يقوم أفراد هذه العصابة بإغواء الوافدين من المحافظات ومساومتهم على بيع أعضائهم مقابل خمسة ملايين دينار وإجراء عمليات جراحية لهم في إقليم كردستان، بسحب ما ذكر مصدر أمني لـ"المدى". وبيّن المصدر أن أحد أفراد العصابة التي القي القبض عليها اعترف قائلا: إنه يعمل سائق سيارة أجرة، تعرف من خلال عمله على شخص من سكنة محافظة دهوك يتاجر بالأعضاء البشرية، مشيرا إلى أن هذا الشخص يقوم بنقل الأشخاص إلى دهوك لإجراء العمليات الجراحية لهم هناك. وأضاف المتهم أن "هذا الشخص قام بنقل ١٣ شخصا أغلبهم شباب من سكنة المحافظات يعملون في منطقة البتاوين، إلى محافظات إقليم كردستان وإسكانهم في فندق لحين إجراء علميات رفع الكلية لهم"، مبينا أنه كان واحدا منهم، إذ باع كليته بخمسة ملايين دينار.

مجلس المحافظة يحذر من مخاطر محتملة

بيئة ذي قار تضبط قطع غيار للسيارات ملوثة إشعاعياً

□ الناصرية / حسين العامل

سكراب ملوث

في الوقت الذي أعلن فيه عن اكتشاف عدد من قطع غيار السيارات الملوثة بالإشعاع الذري في محافظة ذي قار، قامت مديرية بيئة المحافظة بحملة واسعة في المنطقة الصناعية لفحص الأدوات الاحتياطية المستوردة للتأكد من خلوها من التلوث الإشعاعي.

وقد تمكنت الفرق البيئية في ذي قار من ضبط عشرات القطع الملوثة بالإشعاع وعزلها في مواقع خاصة، وذلك ضمن حملة واسعة لفحص قطع الغيار المستورد شملت محال بيع الأدوات الاحتياطية المستخدمة (التفصيخ).

ورجحت مصادر بيئية أن تكون تلك المواد قادمة من اليابان التي تعرضت لزلزال شديد العام الماضي تسبب بأضرار لأحد المفاعلات النووية فيها، وأدى إلى تسرب إشعاعي.

ومن خلال مرافقتها لإحدى الفرق البيئية في المنطقة الصناعية بالناصرية لاحظت "المدى" حجم التعاون الذي أبداه أصحاب المحال في التخلص من المواد الملوثة، إذ يقوم البعض منهم بالتوجه للفرق البيئية ودعوتها إلى إجراء الفحوصات اللازمة للتأكد من خلو بضاعتهم من التلوث الإشعاعي.

وكان مدير جهاز الأمن الوطني في ذي قار قد كشف مؤخرا عن معلومات تشير إلى دخول كميات غير محددة من قطع غيار السيارات الملوثة إشعاعيا، وأوضح صادق الحصونة في تصريحات صحفية أن "معلومات أمنية وردت عبر الجهاز تفيد بدخول كميات كبيرة من الأدوات الاحتياطية المستعملة (التفصيخ) قادمة من اليابان بعد حادثة التسرب الإشعاعي الأخير".

وأضاف "بعد ورود تلك المعلومات تم التنسيق مع مديرية بيئة ذي قار، وأجريت عمليات كشف ميداني مشترك لعدد من المحال التجارية المخصصة لبيع (التفصيخ)"، مشيرا إلى أن نتائج الفحص كانت "مخيفة" إذ كشفت عن وجود عدد كبير جدا من المواد الاحتياطية الملوثة إشعاعيا وبدرجة عالية وخطرة جدا، على حد قوله.

وبين الحصونة أنه "مجرد استنشاق تلك المواد والمعدات أو ملامستها من شأنه أن يتسبب بأمراض سرطانية قاتلة".

من جانبه، حذر مجلس محافظة ذي قار تجار السيارات المستوردة من اليابان من المتاجرة بها وذلك لتلوث أجزاء منها إشعاعيا، مؤكدا اكتشاف أجزاء ملوثة من قبل الجهات المختصة.

ونقل موقع "شبكة أخبار الناصرية" عن رئيسة لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة ذي قار حميدة علي جابر قولها: إن الجهات المختصة حذرت أصحاب معارض السيارات من المتاجرة بالسيارات المستوردة والمتداولة حاليا خشية تعرضها للتلوث بالمواد المشعة، لاسيما مصدات السيارات (الدعاميات) والتي سجلت نسبا عالية من التلوث الإشعاعي.

ولفتت إلى أن هذه السيارات قادمة عبر المنافذ الحدودية لإقليم كردستان، مشيرة إلى أن جهاز الأمن الوطني في ذي قار قام برفع دعوى قضائية ضد أولئك التجار لدفعهم إلى وقف التعامل بتلك المواد، وهو الأمر الذي دعمته بقوة اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة، على حد تعبيرها.